أوراق البدائل

أوراق عمل مقدمة لندوة:

# إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات

برنامج تنمية الجهود الذاتية

Canada Fund for Local Initiatives (CFLI)

## العلاقة بين الدولة والميديا..
## نحو ملكية مجتمعية للمؤسسات الإعلامية


أ/ داليا شمس

صحفية بالأهرام إبدو



**منتدى البدائل العربي للدراسات (A.F.A)**

العنوان: شقة 4 - الطابق الرابع - 5 شارع المساحة - الدقي - القاهرة (ج.م.ع)

Website: www.afaegypt.org

Mail: info@afaegypt.org

Telefax: +202-37629937

Twitter: AFAlternatives

Facebook : https://www.facebook.com/AFAlternatives

# إصلاح الإعلام في مصر.. رؤى وتوصيات

**(أعمال ندوة عقدها منتدى البدائل العربي للدراسات بالمشاركة مع برنامج تنمية الجهود الذاتية التابع لـ"الوكالة الكندية للتنمية الدولية CFLI" في 16 نوفمبر 2011)**

# العلاقة بين الدولة والميديا.. نحو ملكية مجتمعية للمؤسسات الإعلامية

**أ/ داليا شمس**

**صحفية بالأهرام إبدو**

هذه الورقة واحدة من عدة أوراق قدمها عدد من الباحثين والصحفيين والمهتمين بشئون الصحافة والإعلام في مصر كمساهمة في محاولة البحث عن إجابة على عدة تساؤلات بخصوص قضايا وإشكاليات الإعلام في مصر. وتقدم الأوراق رؤى وتوصيات لما يخص الإعلام المكتوب والمرئي والالكتروني على مستوى الملكية والهياكل والأداء المهني، بهدف إصلاح منظومته بعد ثورة 25 يناير، سعيا لأن تطول التغييرات التي يشهدها المجتمع ككل شكل ومضمون أجهزته وأدواته المختلفة، كذلك آليات صناعته والسياسات التي تحدد مواده وتوجهاتها. وذلك في إطار مشروع بين المنتدى وبرنامج الصندوق الكندي لتنمية الجهود الذاتية.

وقدمت هذه الأوراق، التي لا تعبر بالضرورة عن أراء المنتدى، ضمن ندوة (إصلاح الإعلام في مصر: رؤى وتوصيات) التي نظمها منتدى البدائل العربي للدراسات وبرنامج تنمية الجهود الذاتية التابع لـ(الوكالة الكندية للتنمية الدولية CFLI) في 16 نوفمبر 2011 بمشاركة كل من د. عمرو الشوبكي–رئيس منتدى البدائل العربي للدراسات، أ/ محمد العجاتي–المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات، أ/ رجائي الميرغني–المنسق العام لائتلاف حرية الإعلام، أ/ داليا شمس–الصحفية بالأهرام أبدو، أ/ محمد ناصر–مدير تحرير برنامج العاشرة مساء، أ/ ياسر عبد العزيز–الخبير الإعلامي، أ/ وائل جمال–مدير تحرير جريدة الشروق، أ/ هشام جعفر–مدير مؤسسة مدى للإعلام، أ/ بسنت شحاته–الإعلامية بقناة دريم، وأ/ نهى الحناوي–الصحفية بالمصري اليوم.

**الأوراق المنشورة نتاج ندوة عامة ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات**

**مقدمة:**

المادة 48 من الدستور المصري لسنة 1971، والذي تم تعديله جزئيا في العام 1980، تكفل حرية الصحافة، لكنها تظل مكبلة بسلسلة من القوانين المتفرقة، قانون للمطبوعات وآخر للصحافة، قانون الأحزاب، قانون خاص بأجهزة المخابرات ومراسيم لحظر نشر قرارات الجيش، قانون العقوبات، قانون الوظائف العمومية.. جميعها أفرغت مبدأ السلطة الرابعة كما نص عليه الدستور من مضمونه، و أدت إلى أن تظل علاقة الإعلام بالسلطة علاقة يكتنفها الكثير من الغموض أو بالأحرى تحكمها مساحات من الضبابية والالتباس، تتأرجح بين منع ومنح، بين تبعية وخصومة.. حاول الصحفيون المصريون على سبيل المثال الإفادة من القانون 148 لسنة 1980 الذي سمح للمرة الأولى منذ تأميم الصحف في العهد الناصري بإصدار مطبوعات بواسطة شركات مستقلة، فظهرت الجرائد والمجلات "القبرصية" التي اقتصرت في الأغلب الأعم على محتوى خفيف ونسائي، نظرا للاشتراطات المالية والسياسية الخاصة بظروف إنشائها. وكذلك حاولوا الاستفادة من الثغرة التي أتاحها القانون 96 لسنة 1996 والذي أعطى ضوءا أخضرا لإنشاء صحف خاصة بما فيها الصحف السياسية أو العامة. وفي ظل هذه التطورات ظهرت جرائد مثل "الدستور" و"الأسبوع" و"العالم اليوم".. على اختلاف طابعها و ظروف تكوينها، جنبا إلى جنب مع الجرائد القومية والحزبية.

تنظيم حق إصدار وملكية الصحف، وضع ميثاق شرف للمهنة بواسطة المجلس الأعلى للصحافة الذي يرأسه رئيس مجلس الشورى، تشديد العقوبات بالنسبة لجرائم النشر ثم الرجوع عنها بعد حملة واسعة من الاحتجاجات، تضييق الخناق على الصحف المطبوعة في الخارج، محاولات دءوبة من قبل نقابة الصحافيين برئاسة جلال عارف لطرح مشروع قانون ينظم العمل الصحفي أمام البرلمان دون جدوى.. هذه مجرد أمثلة تعكس إلى حد ما حركة الكر والفر التي ميزت علاقة الصحافة المكتوبة بالسلطة، وكذلك جوهر علاقة الإعلام بالدولة في مصر بصفة عامة، حتى لو وضعنا في الاعتبار أن الإذاعة و التليفزيون أو مجال المسموع والمرئي ظل لفترة طويلة حكرا على الدولة، ولم يتغير ذلك الوضع إلا مع اعتماد سياسات التحرر الاقتصادي وظهور الأقمار الصناعية وبالتالي القنوات الخاصة والفضائية منذ تسعينيات القرن الماضي، فبدأت الدولة تأخذ بنظام مختلط بدلا من الاحتكار المطلق، مع الاحتفاظ كالعادة بحق المنح والمنع.

وسنحاول فيما يلي الوقوف على كيفية إحداث تغيير شامل في النسق القائم، والذي يتصف بالتخبط والضبابية، حتى يتسنى لنا فك الاشتباك والوصول إلي شكل يتيح ملكية مجتمعية للمؤسسات الإعلامية، وبالتالي قدر أكبر من الديمقراطية والشفافية.

**الأنماط المختلفة:**

***تاريخيا هناك ثلاثة أنماط تحكم تدخل الدولة في الإعلام:***

– النمط الأنجلو ساكسوني والذي يضرب به المثل عالميا كنموذج لما يجب أن تكون عليه علاقة الدولة بالإعلام، منذ نشأته في النصف الأول من القرن السابع عشر. وهو نمط تنافسي يقوم على علاقة وثيقة بين وسائل الإعلام والقوى الاقتصادية (ارستقراطية مالية وشركات) وعلى خصومة دائمة أو توتر مستمر مع الدولة. أي أن وسائل الإعلام تشكل سلطة رقابية للحد من شطط السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية.. ومن ناحية أخرى تستخدم هذه السلطات الأخيرة للحد من تجاوزات الإعلام خاصة فيما يتعلق بحياة الأفراد الخاصة أو بالمصلحة العامة (تحت مسمى الشفافية). العلاقة

بين الإعلام والدولة يحكمها هنا مبدأ الاستقلالية، وفي حالة وجود خلاف أو تجاوز يتم اللجوء للقضاء العادي دون الحاجة لتشريعات خاصة، فقط تم إنشاء جهاز ضابط لتنظيم البث في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ( IBA & FCC) واتخاذ بعض الإجراءات الضريبية منذ 1945 لضمان التنافسية في ظل عمليات تركز الملكية. وعلى هذا فإصدار صحيفة لا يستوجب أي تصريح أو إعلان مسبق، بل يكفي مجرد ذكر اسم المسئول وعنوانه على المطبوعة، وتقديم نسخة يتم الاحتفاظ بها لمدة ستة أشهر. وفي ظل نظام الحزبين السياسيين الذي تتبناه كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تتراجع أهمية الصحافة الحزبية ويتضاءل اهتمام الحزبين بإصدار صحف خاصة بهما.

– النمط الفرنسي، يرجع أيضا تاريخه للقرن السابع عشر، ولكن اتخذ لنفسه منحى مختلف تماما عن النهج الأنجلوساكسوني، في ظل علاقة فضفاضة وتقاطعات بين السياسة والدولة والإعلام، إذ جعل للدولة دورا أساسيا في نشأة وتطور ودعم وسائل الإعلام، سواء على الصعيد الاقتصادي أو بالنسبة للمحتوى، فالدولة طرف ضالع في كل قواعد اللعبة. وفي حين ينظر لتدخل الدولة بشكل طبيعي وتتخذ أشكالا وهيئات مختلفة، ينظر لسلطة المال والأعمال بعين الشك والريبة، وإن كان تركز الملكية وسيطرة الكيانات العملاقة قد فرضت نفسها على أرض الواقع كما في دول أخرى. القوانين التي تنظم الإعلام الفرنسي متشعبة بين عدة مجالات ( قانون عمل وعقوبات وضريبي وإداري الخ..) وبعضها يأخذ عليه بعض "البقايا السلطوية"، لكن بدأ منذ سنوات تجميعها وتدريسها في الجامعات تحت مسمى "قانون الإعلام". لا توجد حاجة لتراخيص مسبقة لاستصدار المطبوعات (إلا في حالات نادرة تعتبر تهديدا لمصلحة الدولة العليا) أما بالنسبة للإذاعة والتليفزيون فهناك جهات ضابطة يتم التوجه إليها لتنظيم البث و على رأسها المجلس الأعلى للسمعي و البصري (CSA) المنوط به منذ 1986 حماية الحريات أمام الضغوطات والتدخلات الحكومية، ومن المفترض أنه جهة مستقلة لها صلاحياتها ولكن يأخذ عليه أيضا في الآونة الأخيرة ضعف تأثيره وفاعليته أو قربه من النظام.

– النمط الإمبراطوري (في النمسا وبروسيا) والذي تأسس على فكرة الرقابة الكاملة على الميديا إداريا وسياسيا، وقد اندثر تقريبا حتى من الدول التي نشأ فيها، خاصة في أعقاب الدعاية النازية. لكن بعد بزوغ الاتحاد السوفيتي انتشر نمط آخر من علاقة السلطة والإعلام، حيث يتم دمج وسائل الإعلام في أجهزة الدولة، لبث مبادئ اجتماعية وسياسية متماشية مع سياسة الحزب الواحد، وهو ما انتشر بتنويعات مختلفة في عدد من الدول الأفريقية والعربية بعد الاستقلال، وبالطبع لم يعد هناك مجالا لتطبيقه حاليا.

**الاستراتيجيات:**

قضية علاقة الدولة بالمؤسسات الإعلامية يجب أن تطرح بقوة وعمق في **الوقت الراهن** بمصر نظرا للظرف التاريخي الذي نشأ عن ثورة يناير، وفي ظل تشابك والتباس العلاقة كما أشرنا سالفا. فالوضع في مصر قد يشبه في بعض الأوجه مثيله في فرنسا، لكن قطعا هناك فروق شاسعة فرضتها اختلافات طبيعة الدولتين وأنظمتهما. وبما أننا في مرحلة تستلزم إعادة النظر في الكثير من الأوضاع والقوانين التي تمسك بها النظام السابق لأنها تصب في مصلحته، فيجب ألا نترك مجالا للثغرات والتضارب بما يقيد من حرية الإعلام ويمنع تطوره. إضافة إلى أن البلاد تمر بحالة من الفوضى يحاول البعض استثمارها بالفعل لتحقيق مكاسب قد تزيد الأمر سوءا، فيجد المُشرع نفسه أمام كيانات ضخمة ومجهولة الهوية قد تكونت بالفعل ولا يعرف كيفية التعامل معها أو على الأقل تضعه في مأزق بعد فرض الأمر الواقع، خاصة مع وجود نمط جديد

من الملاك، حول العالم، من "المدراء– المضاربين" الذين يهدفون الربح السريع، من خلال عمليات البيع والشراء قصيرة المدى، والتي تحقق فوائد قدرها 20% من قيمة رأس المال، فالإعلام أصبح من المجالات الجاذبة بشدة لصناديق الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى فقد اتخذ المجلس العسكري مؤخرا قرارات هامة ضد وسائل الإعلام، خصوصا في ظل تمديد العمل بقانون الطوارئ الذي يتعارض قطعا مع إطلاق الحريات، فتم فرض الرقابة على بعض الصحف في حالات بعينها، وإعادة وزارة الإعلام بعد تعطيلها لفترة، وتجميد منح التراخيص، ومداهمة قناة الجزيرة مباشر مصر وقطع البث الرسمي ومصادرة معدات الإرسال، وتوجيه إنذارا لبعض القنوات الفضائية الأخرى.. (هذه الأخيرة تحظى بترخيص رسمي، في حين أن الجزيرة اعتمدت سياسة غض البصر المتبعة في كثير من الأحيان: العمل دون إذن ثم يتم المنع والمصادرة في ملابسات معينة).

تتواتر الأسئلة إذاً ومصر بصدد تغيير الدستور وتفعيل دور النقابات حول التأثيرات المتبادلة بين وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي أو الإصلاح السياسي كما حدث في بعض البلدان الأفريقية أو في اندونيسيا حيث ساهمت الصحافة ولو جزئيا في إسقاط نظام سوهارتو عام 1998.

من المهم أن نفكر في بناء إعلام يتماشى مع ما نصبو إليه، وبالتالي فمن غير المنطقي أن نبقي على منصب وزير الإعلام الذي اختفى من معظم الدول الديمقراطية والذي أصبح منذ بدايات القرن الماضي مرادفا للدعاية السياسية المضللة. وإذا تراءى لبعض المسئولين عن إدارة شئون البلاد حاليا أنه من المفيد الإبقاء عليه إلى حين بهدف إعادة **هيكلة جهاز الراديو والتليفزيون** وإصلاح أوضاعه بل وتحويله تدريجيا إلى "مرفق إعلامي عام" على غرار الموجود في بعض الدول الغربية، فيجب اختيار شخصا (غير الموجود حاليا) بمواصفات تمكنه من وضع إستراتيجية إعلامية والالتزام بتنفيذها خلال مدة زمنية محددة ومعلنة، وأن يخول الشخص الذي وقع عليه الاختيار الصلاحيات اللازمة لإجراء هذه العملية "المعقدة" وما سيتبعها من احتجاجات اجتماعية أو إعادة تأهيل لبعض العناصر، وربما من الأفضل ألا يحمل لقب "وزير إعلام" بل يتم وضع لقب أو مسمى جديد لمنصبه، فيصبح الأمر أكثر تحديدا ووضوحا.

وعلى هذا النحو يتم الحفاظ على "الخدمة العامة" للتليفزيون والإذاعة المصرية دون أن تكون في علاقة تبعية مع الدولة بل ممولة من أموال الشعب، وفي الوقت ذاته يتم إنشاء **جهة ضابطة** مستقلة لتنظيم البث ومنح التراخيص الخاصة يكون من شئنها حماية الحرية والتعددية والبت في أمور المسموع والمرئي (ويمكننا بهذا الشأن الرجوع للنماذج المطبقة في انجلترا وفرنسا وأمريكا ودراستها باستفاضة للاستفادة من التجارب السابقة ومحاولة تلافي العيوب التي ظهرت مع التراكمية والأداء).

**الآليات:**

إنشاء **معاهد إعلامية متخصصة أو مراكز بحثية** مهمتها الأساسية دراسة شئون الميديا بوسائطها المختلفة ووضع الاستراتيجيات المناسبة على المدى الطويل، بدلا من أن يظل الموضوع ارتجاليا إلى حد كبير، وذلك بالطبع مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية والمجتمع المدني. هذا إضافة إلى إقامة مراكز أخرى للتدريب والتأهيل المهني بشكل محترف للرفع من مستوى أداء العاملين والموجودين فعليا في الحقل الصحفي، فلا يمكننا الاستغناء عن عدد كبير منهم رغم كونهم لا يرقون للمستوى المطلوب. وفي الوقت

ذاته الاهتمام بدراسة الصحافة والإعلام في الجامعات لرفع المستوى على المدى الطويل وتخريج دفعات أفضل (وهذا جزء يرتبط بالسياسة التعليمية، لكن الأولوية لمركز تدريب مهني قد يتبع النقابة أو يعمل تحت مظلتها بشكل أو بآخر).

الاضطلاع على **مشروع القانون** الذي كانت تحاول نقابة الصحافيين في فترات سابقة الدفع به أمام مجلس الشعب ودراسته ومراجعته بعناية، وربما طرحه للنقاش على الجماعة الصحفية، وكذلك الحال بالنسبة للائحة هيكلة الأجور، فمن الأفضل أن يستكمل البناء على ما هو موجود فلا تضيع الجهود هباء أو نبدأ من الصفر، وأن تعمل لجنة على صياغة التشريعات الصحفية وتجميعها منعا للتضارب والثغرات.

أما لو قررنا **ترجيح كافة النمط الأنجلو ساكسوني** على اعتبار أنه أكثر تماشيا مع الروح التنافسية للعصر مع وضع الضوابط اللازمة، ففي هذه الحالة سيتم إجراء تغيير شامل لشكل العلاقة مع الدولة ونخرج من "دهاليز" النمط الفرنسي إلى أروقة السوق، وذلك يستلزم مراجعة أوسع للقوانين.

**إطلاق حرية إصدار الصحف**– كما أوضحنا في السابق من خلال مثالي فرنسا و انجلترا– حتى تصبح هناك تعددية حقيقية في الصحافة المكتوبة بدلا من أن تكون مجرد تعددية "عنوانين" و"أسماء". فلا يمكن للمجلس الأعلى للصحافة (الذي كان يأتمر بأوامر النظام السابق) أن يظل قابضا على رقاب العباد وأن يتم اختيار رؤساء تحرير الصحف بناء على موافقة رئيس مجلس الشورى الذي يشغل هو نفسه منصب رئيس المجلس الأعلى للصحافة. بل من الوارد أن يتحول لجهة ضابطة كمجلس لتلقي الشكاوى الخاصة بالصحافة والإشراف على تنفيذ ميثاق شرف يجب احترامه من قبل العاملين وإلا تعرضوا للمساءلة. ( أما بالنسبة للصحف القومية فستتلاشى أهميتها تدريجيا في ظل المنافسة أو يتم إعادة هيكلتها وطرح أسهمها في السوق لتصبح متاحة حتى للعاملين فيها، مع وضع 10% كحد أقصى لملكية الفرد أو الشركة، على غرار جريدة الإندبندت مثلا).

تحديد مجموعة من الإجراءات التشريعية واللوائح بهدف **مواجهة تركز الملكية**، مثلا: منع دخول شركات متعددة الجنسيات لمجال الإعلام المحلي، خفض السقف المسموح به لعمليات الشراء للحد من تركز الملكية، منع بعض الشركات الكبرى المسيطرة على أنشطة اقتصادية بعينها من التوغل في مجال الإعلام، إلى ما غير ذلك.

العمل على تطوير وتشجيع نمط ثالث من الإعلام، يقف في مساحة وسط بين العام والخاص، فيما يسمى **بالإعلام البديل أو "التعاوني"** وأحيانا "المستقل"، فليس له في الأساس أهدافا تجارية ولا مآرب حكومية، (سواء راديو، انترنت، تليفزيون، صحافة مكتوبة)، ومساندة هذا القطاع على خلق شبكة من العلاقات وتقنين أوضاعه إلى ما غير ذلك. مثلا في فنزويلا انتشرت منذ التسعينيات بعض الإذاعات والتليفزيونات المحلية التي تهتم بشؤون جماعة بعينها أو أهالي منطقة محددة، وأصبحت بسرعة صوت من لا صوت لهم، خاصة بعد أن سمح لها بالتواجد رسميا. (بدأ البعض في مصر، حتى قبل الثورة، في التمرد على مركزية الإعلام، وأقاموا إذاعات وتليفزيونات على مستوى بعض الأحياء أو القرى أو المجموعات الخاصة بواسطة تقنيات بسيطة).

الإعلام قادر على أن يخرج الناس العاديين من دائرة التهميش، ولا يمكننا أن نصل إلى قدر من الديمقراطية والتغيير الاجتماعي مع وجود قلة تحتكر الحق في الكلمة، وإلا سيقوم الآخرون بالتغيير مكاننا، فالوصول إلى التغيير والحرية والعدالة الاجتماعية بحاجة إلى مساحة حرة للتعبير عن الرأي وعلاقة أكثر توازنا مع الدولة، وفيما سبق ملامح لآليات وسبل تحقيقها.

**رقم الإيداع 18538 لسنة 2011**